فساد الشّاهد الشّعريّ النّحويّ في كتب الخلاف النّحويّ
شاهد العامل في رفع الاسم بعد (لولا) أنموذجاً *

د. طارق إبراهيم الزيادات **

أ. د. عبد القادر مرعي بني بكر ***

* تاريخ التسليم: 28/ 12/ 2014م، تاريخ القبول: 25/ 5/ 2015م.

** أستاذ مساعد/ محاضر غير متفرغ في مركز اللغات –جامعة اليرموك/ الأردن.

*** أستاذ دكتور/ جامعة اليرموك/ الأردن.

ملخص:

يتناول البحث العامل في رفع الاسم بعد (لولا) في كتب الخلاف النّحويّ، ويسلّط الضّوء على الشّواهد الشّعريّة بإخضاعها لمعايير الاحتجاج بالشّاهد الشّعريّ، ثمّ يبيّن علّة عدم ملاءمتها لذلك، سواء أكان في جهل القائل أم تعدّد النّسبة أم تعدّد الرّواية أم غيرها من الأسباب. وبعد البحث، تبيّن أنّ ستّة من شواهد المسألة الثّمانية لا يحتجّ بها، منها خمسة شواهد في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف»، وشاهد واحد تفرّد بذكره العكبري في كتابه «التبيين عن مذاهب النّحويين: البصريين والكوفيين».

"Failure of Poetic Syntactic Evidence in the Syntactic Controversy books: The Factor Evidence of the Noun, Marked by the Nominative Case, after the Word "لولا" (lawlā) as a Model

Abstract:

*This research discusses the nouns which are marked by the nominative case when they are preceded by the word "لولا" (lawlā) in the books of syntactic controversies. It also sheds light on the items of poetic evidence by subjecting it to the standards of argumentation through the items of poetic evidence. Then, the research explains the reason why such items of evidence are not compatible with the argumentation, whether through the ignorance of the addressee, the multiplicity of the attributive form (al - nisbah) , the multiplicity of narration or other reasons. After researching, it appeared that six of the issue's eight items of evidence cannot be invoked, including five items of evidence in the book: "al'insaf fi masā'il alkhilāf" (Equity in Controversy Issues) , and one item of evidence exclusively mentioned in Al Akbari's "altabyīn 'an mathāhib alnahwiyīn: al basriyīn wal kūfiyīn" (Explanation of Grammarians) **Doctrines:** Albesrien and Alkufiin) .*

مقدمة:

تمثّل الشّواهد الشّعريّة قيمة كبرى في ميدان النّحو العربيّ بوصفها نموذجًا للغة العالية، ومن أجل ذلك، كانت حاجة العلماء إليها كبيرة؛ لاستنباط القواعد النّحويّة، وضبط اللسان العربيّ من الوقوع في اللحن. وحتّى يضمنوا سلامة القاعدة النّحويّة اعتمدوا معايير خاصّة بالشعر؛ ليكون نموذجًا فصيحًا للغة العربيّة، وممثلًا للواقع اللغويّ الذي يسعون إلى تثبيته وحفظه من أيّ مظهر من مظاهر الحضَريّة التي تفسد اللغة، ثم صاروا يطبّقون هذه المعايير على المجموع اللغوي من الشعر الذي تحصّل لهم من أسلافهم القدماء، فما طابق شروطهم احتجوا به، وما خالفها_ ولو بشرط واحد_ طرحوه دون أن يعيروه كبير اهتمام، وأطلقوا عليه أحكامًا تعبر عن رفضهم إياه، كقولهم: شاذّ، ولا يحتجّ به، ونادر، وقليل... ، ولكنّ التزامهم بهذه المعايير لم يكن صارمًا، فظهر ذلك في تناقض مواقفهم في كل معيار، **وفي ما يأتي البيان**:

● **المعيار الأول**: أن يُعْرَفَ قائل البيت؛ فالشاهد الذي لا يُعرف قائله لا يحتجّ به عند جمهور النّحاة؛ مخافة أن يكون البيت مصنوعًا أو لمولّد أو لمن لا يُوثَق بروايته [1] ، ولكنّ سيبويه، مثلًا، لم يكن يقيم وزنًا لمعرفة صاحب الشّاهد، ربّما لأنّ راويه ثقة، أو لأنّه قادر على معرفة الشّاهد السّليم من غيره. وما جاء من نسبة لشواهد سيبويه كان من صنع الجرميّ، يقول " نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأمّا الألف فعرفت أسماء قائليها، وأمّا الخمسون فلم أعرف قائليها" [2] . وكذلك المبرِّد أبطلَ ما أبطلَ من شواهد الكوفيين لعدم نسبتها إلى صاحبها، ولكنّه في الوقت نفسه أورد أبياتًا بلا نسبة في المقتضب، قال محقق كتابه: " وكان في القليل ينسب الشّعر لقائله" [3] ، ما يدلّنا على أنّ معايير أخرى غير التي وضعها النحاة كانت تتحكّم في إبطال الشاهد كالخلاف النحويّ والعصبية.... [4] .

● **المعيار الثّاني**: ألّا تتعدّد روايات الشّاهد، فالشّاهد قد يذكر بغير رواية سواء أكان ذلك بفعل الشّاعر نفسه، أم بفعل الراوي، أم بفعل تعدّد الرّواة للبيت الواحد، فقد كان لكل شاعر راوٍ ينقل شعره ويرويه؛ فالحطيئة كان راوي زهير، وزهير راوي أوس بن حجر، وهدبة بن خشرم راوي الحطيئة، وجميل راوي هدبة [5] ، وهكذا تتعدّد روايات الشّاهد. والمطّلع على كتاب سيبويه _ مثلًا_ يجد أنّه لا يقيم وزنًا لتعدّد رّوايات الشّاهد الواحد؛ فقد استشهد بشواهد تعدّدت رواياتها، من ذلك: (الوافر)

فما قومي بثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ ولا بِفَزارةَ الشُّعْرَى رقابا
فما قومي بثعلبةَ بنِ سعدٍ ولا بفزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا [6]

● **المعيار الثّالث**: ألّا يكون مصنوعًا؛ فالشّاهد قد يتعرض لتحريف النّحاة؛ لينسجم ومذاهبهم، قال الخليل: " إنّ النّحارير [7] ربّما أدخلوا على النّاس ما ليس من كلام العرب إرادة اللّبس والتّعنيت " [8] . ومع تعدد المدارس النّحويّة واختلاف المذاهب والآراء، وجد النّحاة في الشّواهد الشّعريّة المنقذ لهم في حلقات الجدال؛ لإثبات الرأي وإقامة الحُجّة على الخصم، إن جاز التّعبير، وبلغ من حرصهم على ذلك أن صاروا يحرّفون في الشّواهد الشّعريّة حتّى تنسجم مع ما يذهبون إليه، دون اعتبار منهم لرواية الشّاعر المثبتة في ديوانه، والأدلّة على ذلك كثيرة، من ذلك الشّاهد المشهور في كتب النّحاة، وهو منسوب للأعشى: (من الخفيف)

إنَّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حَسّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ في الْخُطُوبِ [9]

فقد استشهد به الأنباري في معرض رده على الكوفيين عندما قالوا بضعف الأحرف النّاسخة في العمل، ولكنّ الرّواية الثّابتة في ديوان الشّاعر تخلو من الحرف النّاسخ، وهي: (من الخفيف)

مَنْ يَلُمْنِي عَلى بَنِي ابْنَةِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ [10]

● **المعيار الرّابع**: ألّا يحتمل الشّاهد غير وجه من التّأويل، فإذا كان مجالًا للتّأويل على وجه غير الوجه الذي استُشهد به عليه سقط من الاحتجاج، قال أبو حيّان: " إذا دخل الدّليل الاحتمال سقط به الاستدلال" [11] ، وقد أسقط الأنباري الشّاهد الذي احتجّ به الكوفيون على جواز ترك التّأكيد بالضّمير المنفصل في الصّفة الجارية على غير من هي له عند أمن اللّبس، وهو منسوب للأعشى الكبير: (من الطويل)

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ... وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ المُعانَ مُوَفَّقُ [12]

وقال: " فلا حُجّة لهم فيه؛ لأنّه محمول عندنا على الاتّساع والحذف والتّقدير فيه (لمحقوقة بك أن تستجيبي دعاءه) . وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربيّة، فقد سقط الاحتجاج به" [13] .

■ **الشّواهد غير الملائمة للاحتجاج بها في الاسم المرفوع بعد (لولا)**

اختلف البصريّون والكوفيّون في عامل الاسم المرفوع بعد (لولا) ؛ فذهب البصريّون إلى أنّ عامل الرّفع عامل معنوي، وهو الابتداء، وذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم بعد (لولا) مرفوع بها؛ لأنّها نابت عن فعل محذوف إن ظهر رفع الاسم، فجملة (لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ) تُقدّر بـ (لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك) ؛ فحذف الفعل؛ طلبًا للخفّة، وزيدت (لا) على (لو) فصارت بمنزلة حرف كلمة واحدة، هي (لولا) [14] ، وصار هذا بمنزلة قولهم: " أمّا أنت منطلقًا، انطلقتُ معك".

الشّاهد الأول: (من البسيط)

أبَا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قَوْمِيَ لمْ تأكلْهُمُ الضَّبُعُ [15]

وهو من شواهد الكوفيين، أرادوا أن يستدلّوا منه على أنّ (لولا) حرف ناب عن فعل محذوف، وموطن الشّاهد فيه، قوله: " أمّا أنت ذا نفرٍ" وأصل التركيب " أنْ كنتَ ذا نفرٍ" حيث حذف الفعل النّاقص (كانَ) وزاد "ما" على (أنْ) عوضًا عن الفعل، ومن ثم أدغمت نون (أن) بميم (ما) لتقارب مخرجيهما [16] .

دراسة الشّاهد:

♦ **أولًا**: من حيث نسبته؛ وهو أوّل ما يُنظر إليه عند إرادة الحكم على الشّاهد؛ لأنّه الأساس الذي ننطلق منه لإطلاق أحكام حاسمة على الشّاهد؛ فهذا الشّاهد منسوب للعبّاس بن مرداس [17] ، وهو شاعر مخضرم يُحتجّ بشعره [18] ، ولكنّه منسوب، أيضًا، لمالك بن ربيعة العامريّ [19] . ولكنها نسبة غير دقيقة؛ لأنّ البيت

مرويّ في ديوان العبّاس بن مرداس فقط.

♦ **ثانيًا**: من حيث تعدّد روايته؛ فقد وردت ثلاث روايات أخرى للشّاهد تضمّنت تغييرًا مؤثّرًا في موطن الشّاهد:

- الأولى:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [20]

- الثانية:

أَبَا خُرَاشَةَ إِمَّا كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [21]

- الثالثة:

أَبَا خُبَاشَةَ أَمَّا كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [22]

والمتأمّل في هذه الرّوايات يجد أنّها اشتركت في ذكر الفعل الذي استشهد الكوفيّون على حذفه والتّعويض عنه بالحرف، ولكنّها اختلفت في أنّ الرّواية الأولى هي الأوثق؛ لأنّها ثابتة في ديوان الشّاعر. وقد تنبّه لذلك رمضان عبد التواب بقوله: " ويبدو أنّ هذه المسألة، مبنيّة على تحريف وقع في بيت العبّاس بن مرداس السّلمي، وهو البيت الوحيد الصّحيح النّسبة، بين شاهدي هذه المسألة؛ لأنّ البيت الثّاني يُروى بلا نسبة، كما أنّه يحتوي على عبارات إسلاميّة ظاهرة، ممّا يدلّ على أنّه مصنوع بعد وضع القاعدة وعلى ضوئها. وهذا يعني أنّ المسألة لا وجود لها في اللّغة العربيّة أصلًا، وأنّ النّحاة وعلى رأسهم سيبويه أو شيوخه، قد وقعوا في التّحريف في بيت العباس بن مرداس، وقاسوا عليه أمثلتهم الأخرى، وأنّ صواب رواية البيت:

أبا خراشة إمَّا كُنْتَ ذا نفرٍ... فإنّ قومي لمْ تَأْكُلهُمُ الضّبُعُ [23] .

ويبدو أنّه اعتمد على رواية ديوان الشّاعر؛ ليقرّر بأنّ العربيّة تخلو من المسألة التي جاء عليها الشّاهد، وأنّ الشّاهد المشهور في كتب النّحاة قد تعرّض للتّحريف من قبلهم؛ أي أنّه شاهد مصنوع. والمسألة، هنا، في غاية الأهميّة؛ إذ إنّ شهرة الشّاهد أمر غير كاف ليكون ملائمًا للاحتجاج به؛ فالشّاهد السّابق قد اُستشهد به في كثير من المصادر [24] على الرّغم من أنّه مصنوع، ولم يعثر الباحث على من أشار إلى صناعته إلّا علي محمد فاخر – في تتبّعه للشّواهد المصنوعة – وكان اعتماده على رواية الدّيوان ليحكم بذلك، ولم يلتفت إلى شهرته [25] .

إذن، فالشّاهد غير ملائم للاحتجاج به لسببين: لتعدّد رواياته، ولتعرّضه للصّناعة النّحويّة.

الشّاهد الثّاني: (من البسيط)

لَا درَّ دَرُّكِ إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدود [26]

وهو من شواهد البصريين، فقد استشهدوا به على أنّ (لولا) لا ترفع الاسم بعدها، بدليل دخولها على الفعل، وذلك في قول الشاعر: " لولا حُدِدْتُ... "؛ أي أنّها غير مختصّة بالدّخول على الأسماء [27] ، وذلك لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًّا.

دراسة الشّاهد:

♦ **أولًا**: من حيث نسبته؛ الشّاهد منسوب للجَموح الظَّفْرِيِّ الهُذَليّ [28] ، ولِرَاشِدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ السُّلَمِي [29] ، ولا يُعرف ديوان لأي منهما؛ لذا، فتوجيه النّسبة لأحدهما سيكون أمرًا غير دقيق.

♦ **ثانيًا**: من حيث تعدّد الرّواية؛ وردت روايتان أخريان للشّاهد تضمنتا تغييرات في موطن الشّاهد وفي غيره، وهما:

- الرّواية الأولى:

للهِ دَرُّكِ إنِّي قدْ رَمَيْتُ بها حتَّى حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدودِ [30]

- الرّواية الثّانية:

للهِ دَرُّكِ إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ إنِّي حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ [31]

فالرّوايتان لا تتضمنان (لولا) الّتي من أجلها احتجّ البصريّون بشاهدهم؛ لذا فحجّتهم باطلة، ولكنّ هذا التّغيير الحاسم في رواية الشّاهد لا يجعل الحكم عليه بالصّناعة النّحويّة أمرًا دقيقًا؛ لأنّ ذلك يتطلّب أن يكون الشّاهد مخالفًا لما ورد في ديوان الشّاعر، وما دام الدّيوان غير موجود، فلا يجوز الحكم عليه بالصّناعة.

إذن، فالشّاهد غير ملائم للاحتجاج به لسببين: لتعدّد نسبته، ولتعدّد رواياته.

الشّاهد الثّالث: (من الوافر)

فمـــا الدُّنيا بِبَاقَاةٍ لِحَـــيٍّ وَلا حَيٌّ على الدُّنيا بِبَاقِ [32]

استشهد به الأنباري في معرض رده على الكوفيين؛ فرأى أنّ (لولا) لا ترفع الاسم بعدها، والدّليل على ذلك أنّ (لولا) لو كانت مركّبة من (لو) وحرف النّفي (لا) لكان ينبغي: "... أن يُعطف عليها بـ (وَلَا) ؛ لأنّ الجَحْدَ يُعْطَفُ عليه بـ (وَلَا) " [33] ، وما يدلّ على ذلك، قول الشّاعر في الشّاهد السّابق: " وَلا حَيٌّ " حيث جاء المعطوف مسبوقًا بحرف النّفي (لا) ؛ لأنّ المعطوف عليه مسبوق بـ (ما) .

دراسة الشّاهد:

♦ **أولًا**: من حيث نسبته، ورد الشّاهد بلا نسبة في غير مصدر [34] ، ولكنّه جاء منسوبًا في مصادر أخرى لخالد بن الطيفان الدارمي [35] ، ولمكحول بن حارثة [36] ، ولنهشل بن حري [37] .

♦ **ثانيًا**: من حيث تعدّد رواياته، وردت خمس روايات للشّاهد تضمّنت تغييرات في موطن الشّاهد وفي غيره، وهي:

- الرّواية الأولى:

فَمَـــا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ لِحَـــيٍّ وَلَا حَيٌّ عَلى الدُّنْيَا بِبَاقِي [38]

- الرّواية الثّانية:

فَمَـــا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ لِحَـــيٍّ وَمَا حَيٌّ عَلى الدُّنْيَا بِبَاقِ [39]

- الرّواية الثّالثة:

فمـــا الدنيا بباقـــاةٍ لحيٍّ وما حيٌّ على الدنيا بباقِ [40]

- الرّواية الرّابعة:

وما الدُّنيا بباقاةٍ علينا وما حَيٌّ على الدنيا بباقِ [41]

- الرّواية الخامسة:

أعاذلَ قدْ بقيتُ بقاءَ نفسٍ وما حيٌّ على الدُّنيا بباقِ [42]

والمتأمّل في الرّواية الثّانية والثّالثة والرّابعة والخامسة،

يجد أنّ التّغيير فيها حاصل في موطن الشّاهد، وهو تغيير يؤثّر في موطن الشّاهد، وهو (ولا حَيّ) حيث جاءت الرّواية الثّانية بـ (وما حَيّ) ؛ معنى ذلك أنّ المعطوف لا يُشترط فيه أن يكون منفيًّا بـ (لا) إن كان المعطوف عليه منفيًّا.

إذن، فالشّاهد لا يحتجّ به لسببين: لتعدّد نسبته، ولتعدّد رواياته.

الشّاهد الرّابع: (من الرّجز)

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّاً وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا [43]

استشهد الأنباري بهذا البيت في معرض ردّه على كلام البصريين في أنّ (لولا) ليست مختصّة بالدّخول على الأسماء، فهي تدخل على الأفعال كما في الشّاهد الذي جاءوا به (لولا حددت..) ، وقال: إنّ (لولا) ، هنا، مركّبة من (لو) حرف الامتناع للامتناع و (لا) النّافية التي مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل، وليست (لولا) حرف الامتناع للوجود، فيكون تقدير الكلام (قد رميتهم لو لم أحُدَّ) ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [44] ؛ أي لم يقتحم العقبة. وبناء على ذلك ذهب الأنباري إلى صواب رأي الكوفيون في أنّ (لولا) نابت عن فعل لو ظهر لرفع الاسم الذي بعده [45] .

دراسة الشّاهد:

♦ **أولا**: من حيث نسبته؛ ورد الشّاهد منسوبًا لغير رجل؛ فقد جاء في بعض المصادر منسوبًا لأميّة بن أبي الصّلت [46] ، وفي مصادر أخرى لأبي خِرَاش الهذليّ [47] ، ولم يقف الأمر عند ذلك؛ فقد ورد منسوبًا لهذين الرّجلين في المصدر نفسه كما في لسان العرب، وتاج العروس، لكنّ صاحب الخزانة رجّح أن يكون الشّاهد لأميّة بن أبي الصّلت، وأنّ أبا خِرَاش أخذه منه، يقول: » وَهَذَا الْبَيْت، أَيْضًا، من الأبيات المتداولة في كتب الْعَرَبيَّة، وَلَا يُعرف قَائِلُه وَلَا بَقِيَّته. وَزعم الْعَيْنِيّ أَنّه لأبي خِرَاش الْهُذلِيّ. قَالَ: وَقبله:

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا

وَهَذَا خطأ فَإِن هَذَا الْبَيْت الَّذِي زعم أَنّه قبله بيتٌ مُفْرد لَا قرين لَهُ، وَلَيْسَ هُوَ لأبي خِرَاش، وَإِنَّمَا هُوَ لأميّة بن أبي الصَّلْت قَالَه عِنْد مَوته، وَقد أَخذه أَبُو خِرَاش وضمّه إِلَى بَيت آخر وَكَانَ يقولهما، وَهُوَ يسْعَى بَين الصَّفَا والمروة، وهما:

لاهُمَّ هَذَا خامسٌ إن تمّا... أَتَمَّهُ اللهُ وَقد أَتَمَّا
إن تغْفِر اللَّهُمَّ تغْفِر جما ... ... الخ » [48]

ويرى الباحث أنّ تحديد النّسبة الصّحيحة ليس بالأمر السّهل، وما نقله البغداديّ عن العينيّ من أنّ أبا خراش قد أخذ الشّاهد من أميّة بن أبي الصّلت ليس أمرًا ثابتًا؛ لأنّ الشّاهد وارد في ديوانيهما، فضلًا عن كون الأبيات التي أوردها العينيّ، وزعم أنّها لأبي خراش ليست كما وردت في « شرح أشعار الهذليين» حيث جاء فيه:

إنّي إذا مَا لَمَمٌ أَلَمَّا أَقُولُ يا اللّهمَّ اللّهُمَّا
لاهُمَّ هَذَا رابعٌ إن تمّا أَتَمَّهُ اللهُ وَقَدْ أَتَمَّا
إن تغْفِر اللَّهُمَّ تغْفِر جَمّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا [49]

وما يمكن أن يعين على تحديد النّسبة الراجحة أن الشاهد ورد في ديوان أمية مفردًا، بينما ورد في شعر أبي خراش مع بيتين آخرين؛ لذا فمن المرجح أن تكون نسبته لأبي خراش هي الصائبة، ولكن ذلك يبقى احتمالًا لا إثبات له.

♦ **ثانيًا**: من حيث تعدّد رواياته، وردت رواية أخرى للشّاهد تضمّنت تغييرًا في غير موطن الشّاهد؛ لذا فهو تغيير لا يؤثّر في الحكم على الشّاهد. وهذه الرّواية منسوبة لأميّة بن أبي الصّلت:

إنْ تَعْفُ يَا رَبِّي تَعْفُ جَمَّا... وَأَيّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا [50]

إذن، فالشّاهد غير ملائم للاحتجاج لسبب واحد، وهو: نسبته لغير قائل.

الشّاهد الخامس: (من الرّجز)

..... **وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لا فَعَلَهْ** [51]

استشهد به الأنباري في معرض رده على رأي البصريين في أنّ (لولا) في (لولا حددت) ليست مركّبة وأنّها موضوعة على الأصل، "فدلّ على أنها مختصّة بالأسماء دون الأفعال، فوجب أن تكون عاملة على ما بيّنا" [52] ، وأن (لا) ، هنا، بمنزلة (لم) مع المستقبل، ففي هذا الشاهد (لا أفعله) بمعنى (لم يفعله) [53] .

دراسة الشّاهد:

♦ **أولًا**: من حيث نسبته؛ تعدّدت نسبته لغير قائل؛ فقد نُسب لشهاب بن العَيِّف ولأخيه عامر [54] ، و للحارث بن العَيِّف [55] ، و لعمارة بن العَيِّف العبدي [56] ، ولعفيف العبدي [57] ، ولجرير أو للعَيِّف العبدي [58] .

♦ **ثانيًا**: من حيث تعدّد رواياته؛ وردت ستّ روايات أخرى للشّاهد، تضمّنت تغييرات غير مؤثّرة في الحكم على الشّاهد؛ لأنّها لم تتضمّن اختلافًا حاسمًا يبطل الشّاهد، وهي:

- الرّواية الأولى:

لاهُمَّ إنَّ الْحَارِثَ بنَ جَبَلَهْ زَنَّى عَلَى أَبِيه [59] ثمَّ قَتَلَهْ
وَرَكِبَ الشَّادِخَةَ المُحَجَّلَهْ فَأَيُّ شَيْءٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهْ [61]

- الرّواية الثّانية:

لَا هُمَّ إنَّ الْحَارِثَ بنَ جَبَلَهْ رَبَّا على وَالِده وَخَذَلَهْ
وَكَانَ فِي جِيرَانِه لَا عَهْدَ لَهْ وَأَيُّ شَيْءٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهْ [62]

- الرّواية الثّالثة:

لاهُمَّ إنَّ الْحَارِثَ بنَ جَبَلَهْ زَنَى عَلَى أَبِيه ثمَّ قَتَلَهْ
وَكَانَ فِي جِيرَانِه لَا عَهْدَ لَهْ وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهْ [63]

- الرّواية الرّابعة:

لَا هُمَّ إنَّ الحَرِثَ بنَ جَبَلَهْ زَنَّا عَلَى أَبِيه ثُمَّ قَتَلَهْ
ورَكِبَ الشَّادِخَةَ المُحَجَّلَهْ وَكَانَ فِي جاراته لَا عَهْدَ لَهْ
وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهْ [64]

- الرّواية الخامسة:

لَا هَمَّ إنَّ الحَارِثَ بنَ جَبَلَهْ زَنَا عَلَى أَبِيه ثُمَّ قَتَلَهْ
ورَكِبَ الشَّادِخَةَ المُحَجَّلَهْ وَكَانَ فِي جاراته لَا عَهْدَ لَهْ
فَأَيُّ فِعْلٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ [65]

ولكن الملاحظ أنّ البيتين في الرّواية الأولى مكسوران؛ فإذا

ما عرفنا أنّ الشّاهد من بحر الرّجز، كان ينبغي أن تكون الرّوايات كلّها على البحر نفسه دون خلل يودي بالوزن؛ ولكن ما نجده، هنا، أنّ البيت الأوّل من ناحية عروضيّة مكسور عند كلمتي (جَبلَهْ) و (قَتَلَهْ) ، وأنّ البيت الثّاني مكسور عند كلمة (رَكِبَ) .

فإذا افترضنا أنّ هذا حصل بفعل التّصحيف والتّحريف، وبفعل النُّساخ الذين ينقلون البيت فلا يتأكّدون من ضبطه، وعندما يستدركهم الأمر يعودون فيضبطونه على هواهم، كان لا بدّ من محاولة إعادة ضبط الكلمات ليستقيم الوزن؛ لذا يفترض الباحث أن تكون كلمة (قَتَّلَه) بدلًا من (قَتَلَه) و (رُكِّبَ) بدلًا من (رَكِبَ) ، ولكنّنا لا نجد لكلمة (جَبلَهْ) ضبطًا آخر يقوِّم الوزن؛ لذا، فالرّواية لا يحتجّ بها.

وفي الرّواية الثّانية، البيت الأول مكسور عروضيًّا، أيضًا، يظهر ذلك في كلمتي (جَبلَهْ) و (وَخَذَلَهْ) ، فلو حاولنا إعادة ضبط البيت وجدنا أنّه يمكن أن نستبدل بـ (وَخَذَلَهْ) كلمة (خَذّلَهْ) أو (أَخْذَلَهْ) [66] ، ولكنّ كلمة (جَبلَهْ) تبقى عائقًا للوزن. أمّا البيت الآخر فوزنه سليم؛ لذا، فهذه الرّواية لا يحتجّ بها أيضًا.

وفي الرّواية الثّالثة، البيت الأول مكسور عروضيًّا في كلمة (جَبلَهْ) و (ثُمَّ قَتَلَهْ) ، فنستطيع أن نستبدل بـ (قَتَلَهْ) (قَتَّلَهْ) فيستقيم الوزن، ولكن لا نستطيع أن نعيد ضبط (جَبلَهْ) ليستقيم الوزن؛ لذا، فالرّواية لا يحتجّ بها أيضًا.

وفي الرّواية الرّابعة الوزن مكسور عند كلمتي (جَبلَهْ) و (وَرِكَبَ) ؛ لذا، فالرّواية لا يحتجّ بها أيضًا. وفي الرّواية الخامسة: الوزن مكسور كما في الرّوايات السّابقة عند كلمتي (جَبلَهْ) و (ثمَّ قَتَلَهْ) ، وفي الرّواية السّادسة الوزن مكسور، أيضًا، عند كلمتي (جَبلَهْ) و (ثمَّ قَتَلَهْ) . إذن، فالشّاهد لا يحتجّ به لثلاثة أسباب: لتعدّد نسبته، وتعدّد رواياته، وعدم استقامة وزنه الشّعريّ.

الشّاهد السّادس: (من الطّويل)

ألا زَعَمَتْ أَسْماءُ أَنّي أُحِبُّها فَقُلْتُ بَلى لَولا يُنازِعُني شُغْلي [67]

استشهد به العكبري على أنّ (لولا) ليست مختصّة بالدّخول على الأسماء كما قال الكوفيون، والدّليل دخولها على الفعل (ينازعني) في قول الشاعر: " لولا ينازعني " [68] .

الحكم على الشّاهد:

- نُسِبَ الشّاهد لأبي ذؤيب الهذليّ، وهي نسبة ثابتة لا خلاف فيها في غير مصدر [69] .

- احتمل الشّاهد تأويلين، هما:

▪ الأوّل: أن تكون (لولا) ليست مركّبة، فهي مكوّنة من (لو) و (لا) النّافية للماضي [70] .

▪ الثاني: أن تكون (لولا) مركّبة، وما بعدها (أن) مضمرة، فيكون المصدر المنسبك منها ومن الفعل الذي بعدها في محل رفع مبتدأ؛ لأنّ (لولا) مختصّة بالدّخول على الأسماء [71] .

ويرى الباحث أنّ الوجه الأوّل هو الملائم لمعنى الشّاهد؛ فإذا ما أردنا أن نوجّه المعنى على الوجهين السّابقين، سيكون بالتّوجيه الأوّل (لولا غير المركّبة) : أنّ زعم أسماء بعدم حبه لها امتنع لامتناع منازعة الشّغل له. والمعنى بالتّوجيه الثّاني (لولا المركّبة) : أنّ زعم أسماء بعدم حبّه لها امتنع لوجود منازعة الشّغل له. وجاء في شرح الشّاهد: " لو يخليني شغلي وما أريد لجزيتك وأضعفت " [72] ؛ أي أنّه لم يضاعف من حبّه لها؛ لأنّ الشّغل يمنعه من ذلك؛ وهذا المعنى يقتضي أن تكون (لولا) ليست حرف امتناع لوجود، وإنّما هي (لو) حرف امتناع لامتناع، وبعدها (لا النّافية) .

إذن، فالشّاهد غير ملائم للاحتجاج به لسببين:

▪ الأوّل: تعرّضه للتّأويل على غير وجه؛ فالشّاهد يجب ألّا يقبل غير وجه حتّى يكون حُجّة على قضيّة معيّنة.

▪ والثّاني: ضرورة المعنى التي اقتضت أن يُوجّه موطن الشّاهد على غير ما جيء به، فقد استشهد به العكبري على أنّ (لولا) تدخل على الفعل، ولكنّ معنى البيت يقتضي ألّا تكون (لولا) حرف امتناع لوجود، بل هي (لو) و (لا) النّافية.

النتائج:

يمكن الخلوص في نهاية البحث إلى النتائج الآتية:

1. لم يكن العلماء ملتزمين بضوابط قبول الشّاهد أو رفضه.
2. شهرة الشّاهد الشّعريّ ليست دليلًا كافيًا على صحّة روايته أو نسبته لقائله.
3. تعدُّد روايات الشّاهد لا تقصيه من دائرة الاحتجاج به إلّا إن تضمّنت تغييرًا مؤثّرًا في موطن الاستشهاد.
4. الشّاهد المصنوع هو الشّاهد الذي تضمّن اختلافًا عن الرّواية الأصل، مُحدثًا قضيّة.

وبناء على ذلك، فنحن بحاجة إلى إعادة النّظر بشواهد النّحو الشّعريّة أنّى وردت، والتثبّت من صحّتها في الاستدلال على القواعد. والمسألة خطيرة؛ لأنّ إسقاط الشّاهد يعني أنّ القاعدة مثله، إن كانت معتمدة في قيامها عليه، ولكن هل يمكن أن نسقط القاعدة من أذهان النّاس، ومن كتب التّراث بعد أن ثبتت وشاعت بينهم؟ وهل يمكن تعميم نتيجة هذا البحث على كثير من الشّواهد الشّعريّة النّحويّة في كتب الخلاف النّحويّ؟ .

والإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي مزيدًا من الدّراسة والبحث في شواهد النّحو الشّعريّة في كتب الخلاف النّحويّ؛ لذا يوصي الباحث بأن تقوم دراسة شاملة للشّواهد الشّعريّة النّحويّة؛ لبيان مدى ملاءمتها للاحتجاج بها.

الهوامش:

1. ينظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، د. ط، د. ت، (65).
2. سيبويه، أبو بشر بن عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2004م، (1/ 9).
3. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، د. ط، 1963م، (1/ 115).
4. ينظر: فلفل، محمد عبدو: اللغة الشعرية عند النحاة، دار جرير، عمان، ط2، 2007م، (60).
5. حسّان، تمّام: الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د. ط، 1982م، (85).
6. سيبويه، الكتاب، (1/ 201). والبيت منسوب للحارث بن ظالم بالرواية الأولى، والرواية الثانية بلا نسبة. المرجع السابق، (1/ 201).
7. "النِّحْريرُ: الحاذق الماهر العاقل المجرِّب، وقيل النِّحريرُ الرجل الطَّبِنُ الفطِن المُتْقِن البصِير في كل شيء، وجمعه النَّحارِير» ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، د. ت، (ن ح ر).
8. السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، 2005م، (143).
9. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1961م، (1/ 180).
10. الأعشى، ميمون بن قيس، الصبح المنير في شعر أبي بصير، مطبعة آذلف هلزهوس، ألمانيا، د. ط، د. ت، (219).
11. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، السويس، د. ط، 2006م، (160).
12. ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق، محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، (223).
13. الأنباري، الإنصاف، (1/ 58).
14. المرجع السابق، (1/ 70 – 71).
15. المرجع السابق، (1/ 71). ومعنى البيت: لا تفاخر بكثرة قومك يا أبا خراشة – وهو خفاف بن ندبة – لأني من قوم أقوياء، قوم لم تتمكن السنوات المجدبة – الضَّبُع – من التأثير فيهم. ينظر: ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، د. ت، (1/ 265).
16. ينظر: الأنباري، الإنصاف، (1/ 71).
17. جاء الشاهد منسوبًا له في سيبويه، الكتاب، (1/ 293). وابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، د. ط، د، ت، (1/ 341). وابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تحقيق، عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1، 1982م، (1/ 418). وابن منظور، لسان العرب، (ض ب ع).
18. ينظر: السُّلَمي، العباس بن مِرْدَاس، ديوانه، تحقيق، يحيى الجبُّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1991م،) 7).
19. ابن منظور، لسان العرب (ض ب ع). الزبيدي، تاج العروس (ض ب ع).
20. السُّلَمي، العباس بن مرداس، ديوانه، (106). ابن منظور، لسان العرب (خ رش). البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، (4/ 17) (5/ 445).
21. ابن دريد، أبو بكر محمد، جمهرة اللغة، تحقيق، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، (ب ض ع).
22. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ض ب ع).
23. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م، (156).
24. سيبويه، الكتاب (1/ 293) المرزوقي، أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، تحقيق، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، (555) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م (2/ 87) ابن مالك، جمال الدين، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق، عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1990م، (1/ 87) الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك حاشيته، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955م، (1/ 249). السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المكتبة التوفيقية، مصر، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، د. ط، د. ت، (1/ 443). الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، تحقيق، عبد الستار أحمد فراج، 1965م، وزراة الإرشاد والأنباء، الكويت، د. ط، 1965م (ض ب ع).
25. ينظر: فاخر، علي محمد، تغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1996م، (111).
26. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/ 73_74) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (1/ 462) (أَرادَ بالأَسهُم السُّودِ: الأَسْطُرَ المكتوبَةَ) و (حُدِدْتُ: مُنِعْتُ) ابن منظور، لسان العرب، (ع ذ ر).
27. ينظر: الأنباري، الإنصاف، (1/ 74).
28. ابن منظور، لسان العرب (ع ذ ر) ، البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق، عبد السلام هارون، (1/ 62) وقد جاء اسمه: (الجَمُوحُ الظُّفْري والظَّفَري). ابن منظور، لسان العرب، (ر و د).
29. ابن بري، أبو محمد، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق، عبد الحليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 1981م، (2/ 164).
30. ابن سيده، أبو الحسن علي، المخصص، تحقيق، خليل جفّال، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 1996م، (وعلى فُعلى) ، (4/ 483).
31. الأزدي، أبو بكر، جمهرة اللغة، تحقيق، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، (ذ رع) و (باب ما جاء على فعلى). والجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م، (ع ذ ر).

32. الأصل في (بباقاة) بباقية، فحرك القاف بالفتحة فانقلبت الياء ألفا، وهي لغة طيّئ. الأنباري، الإنصاف، (1/ 75) ، وقد ورد خطأ في "الإنصاف" بتحقيق جودة مبروك؛ فقد ذكر (لولا) بدلا من (ولا) في "أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعطف عليها بلولا؛ لأن الجحد يعطف عليه بلولا». الأنباري، الإنصاف، تحقيق، جودة مبروك، الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م (69) .
33. الأنباري، الإنصاف، (1/ 74) .
34. المرجع السابق، (1/ 75 – 76) . ابن عادل، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت، (4/ 460) .
35. الزمخشري، جار الله، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، تحقيق، عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، 1992م، (1/ 78) .
36. ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد الهمذاني، البلدان، تحقيق، يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1996م، (1/ 363) .
37. البغدادي، محمد بن مبارك، منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق، محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م، (8/ 16) . والبيت من قصيدة قالها في رثاء أخيه مالك. المرجع السابق نفسه.
38. الزمخشري، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، (1/ 78) .
39. ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد الهمذاني، البلدان، (1/ 363) .
40. الأنباري، أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق، حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1987م، (1/ 168) .
41. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت، (2/ 637) .
42. البغدادي، محمد بن مبارك، منتهى الطلب من أشعار العرب، (8/ 16) .
43. الأنباري، الإنصاف، (1/ 76) .
44. سورة البلد: (11) .
45. ينظر: الأنباري، الإنصاف، (1/ 75 – 76) .
46. ابن أبي الصلت، أمية، ديوانه، تحقيق، سجيع الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م، (114) . الخزانة (4/ 4) . ابن منظور، لسان العرب، (ل م م) . الزبيدي، تاج العروس، (ل م م) .
47. السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، تحقيق، عبد الستار أحمد، دار العروبة، القاهرة، د. ط، د. ت، (1346) البصري، صدر الدين، الحماسة البصرية، (2/ 431) . ابن منظور، لسان العرب، (ج م م) البغدادي، خزانة الأدب، (2/ 295) . الزبيدي، تاج العروس، (ج م م) .
48. البغدادي، خزانة الأدب، (2/ 295) .
49. السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، (1346) .
50. النّمري، يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م، (4/ 1890) .
51. وصدر البيت: «وكان في جاراتِه لا عَهْدَ لَهْ» ابن منظور، لسان العرب، (ز ن أ) .
52. الأنباري، الإنصاف، (1/ 78) .
53. ينظر: المرجع السابق، (1/ 78)
54. البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق، محمد طريفي وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، (10/ 93) .
55. الصاغاني، الحسن بن محمد، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق، محمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية، العراق، ط1، 1987م، (س ر أ) .
56. هارون، عبد السلام، نوادر المخطوطات، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، (1/ 106) .
57. ابن منظور، لسان العرب، (ز ن أ) .
58. المرجع السابق، (ش د خ) .
59. زَنَّى عَلَيْهِ: ضيّق عليه. قال ابن منظور: » وزَنَّأَ عَلَيْهِ إِذَا ضَيَّقَ عَلَيْهِ، مُثَقَّلةٌ مَهْمُوزَةٌ..... قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: إِنَّمَا تَرَكَ هَمْزَهُ ضَرُورَةً». ابن منظور، لسان العرب، (زن أ) .
60. الشَّادخة: الغرة التى فشت في الوجه من الناصية إلى الأنف ولم تصب العينين. الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، (ش ر خ) . المُحَجَّلَهْ: الْمَشْهُورَة الَّتِي لَا خَفَاء بهَا. البغدادي، خزانة الأدب، (10/ 91) .
61. العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق، محمد بن سعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، (1/ 101) .
62. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، (304) .
63. ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، محمد محيي الدين، دار الطلائع، القاهرة، د. ط، 2009م، (1/ 259) .
64. ابن منظور، لسان العرب، (ز ن أ)
65. الضَّبّي، المفضل بن محمد، أمثال العرب، تحقيق، إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1983م، (121 – 122) .
66. (أَخْذَلَهْ) – أَخْذَلَهُ: لغةٌ في خَذَلَه. الصغاني، الحسن بن محمد، الشوارد أو ما تفرد به بعض أئمة اللغة، تحقيق، مصطفى حجازي ومحمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1983م، (16) .
67. العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1976م، (148) .
68. ينظر: المرجع السابق، (147) .
69. السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، (88) . البصري، أبو الحسن، الحماسة البصرية، (2/ 220) . البغدادي، خزانة الأدب، (11/ 248) .
70. ينظر: المرادي، بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2008م، (3/ 1308) . وينظر: الزبيدي، تاج العروس، (لوما) .
71. ينظر: المرادي، بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن

مالك، (3/ 1308) . وينظر: ابن هشام مغني اللبيب (1/ 291) .

72. السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، (88) .

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1. الأزدي، أبو بكر، جمهرة اللغة، تحقيق، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
2. الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955م.
3. الأعشى، ميمون بن قيس، الصبح المنير في شعر أبي بصير، مطبعة آذلف هلزهوس، ألمانيا، د. ط، د. ت.
4. ـــــ، ديوانه، تحقيق، محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، د. ت.
5. الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، د. ط، د. ت.
6. الأنباري، أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق، محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1961م.
7. ـــــــ تحقيق، جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2003م.
8. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق، حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1987م.
9. ابن بري، أبو محمد عبد الله، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق، عبد الحليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 1981م.
10. البصري، صدر الدين علي، الحماسة البصرية، تحقيق، عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1999م.
11. البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.
12. ، تحقيق، محمد طريفي وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
13. البغدادي، محمد بن مبارك، منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق، محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م.
14. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م.
15. حسّان، تمّام، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د. ط، 1982م.
16. الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، تحقيق، عبد الستار أحمد فراج، 1965م، وزراة الإرشاد والأنباء، الكويت، د. ط، 1965م.
17. السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، 2005م.
18. ـــــ، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، السويس، د. ط، 2006م.
19. ـــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، د. ط، د. ت.
20. السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، تحقيق، عبد الستار أحمد، دار العروبة، القاهرة، د. ط، د. ت.
21. السُّلَمي، العباس بن مِرْدَاس، ديوانه، تحقيق، يحيى الجبُّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1991م.
22. سيبويه، أبو بشر بن عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2004م.
23. ابن سيده، أبو الحسن علي، المخصص، تحقيق، خليل جفّال، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 1996م.
24. ابن أبي الصلت، أمية، ديوانه، تحقيق، سجيع الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.
25. الصاغاني، الحسن بن محمد، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق، محمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية، العراق، ط1، 1987م.
26. الضَّبّي، المفضل بن محمد، أمثال العرب، تحقيق، إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1983م.
27. ـــــ، الشوارد أو ما تفرد به بعض أئمة اللغة، تحقيق، مصطفى حجازي ومحمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1.
28. ابن عادل، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
29. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م.
30. العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق، محمد بن سعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.
31. العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، رسالة ماجستير، إشراف أحمد مكي الأنصاري، 1976م.
32. فاخر، علي محمد، تغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1996م.
33. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.
34. ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد الهمذاني، البلدان، تحقيق، يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1996م.
35. فلفل، محمد عبدو، اللغة الشعرية عند النحاة، دار جرير، عمان، ط1، 2007م.
36. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، د. ط، د، ت.
37. ابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تحقيق، عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1، 1982م.
38. ـــــ، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق، عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي

المختون، دار هجر، ط1، 1990م.

39. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.

40. ـــــــــ، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، د. ط، 1963م.

41. المرادي، بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2008م.

42. المرزوقي، أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، تحقيق، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.

43. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، د. ت.

44. ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، د. ت.

45. ـــــ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د. ط 2009م.

46. ـــــ، نوادر المخطوطات، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.

47. يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.

48. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.